

جامعة المستقبل

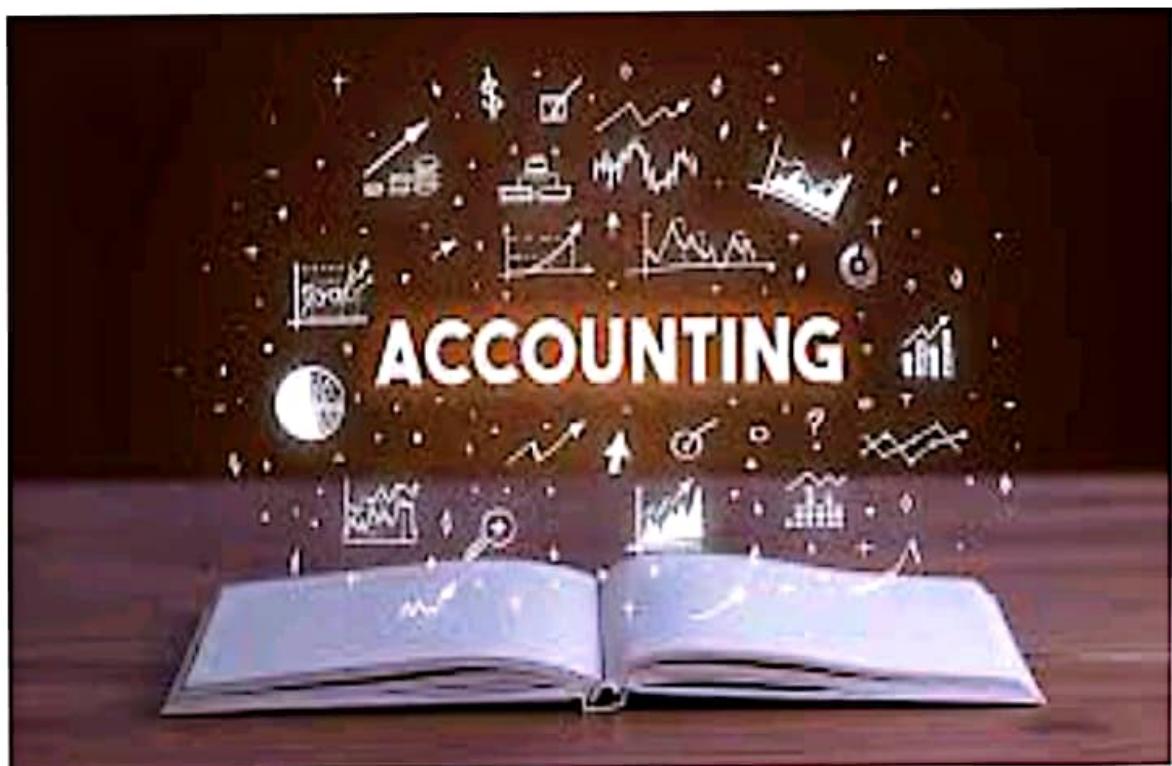
قسم المحاسبة: DEPARTMENT OF ACCOUNTING

المرحلة الثانية المادة حكومية: GOVERNMENT ACCOUNTING

عنوان المحاضرة

التعرف على المجموعة الدفترية المستخدمة في النظام المحاسبي
المركزي واللامركزي

مدرس المادة: م. سهام عبود حسين



د. يجب ان لا تجري أي عملية صرف الا بعد إقرار الموازنة وإصدار التعليمات لتسهيل عملية الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة ووفقا للصلاحيات المنوحة. هـ. يجب اتفاق الصرف مع القوانين والأنظمة والتعليمات ويعتبر الصرف إذا كان مخالفاً للتعليمات أو القوانين النافذة فعلى سبيل المثال إذا كانت صلاحية مدير الدائرة الصرف على الموازنة الرأسمالية هي (50 مليون) فإذا أرادت الشراء أو القيام بعمل بـ (51 مليون دينار) يجب استحصال موافقة الوزارة وكذلك الحال اذا كان الوزير لا يمتلك الصلاحية الكافية عليه الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

ان التأكيد من صحة وسلامة هذه الإجراءات هي من مهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي الذي تقع عليه مسؤولية توجيه الإداره بضرورة الالتزام بالصلاحيات المنوحة والحصول على الموافقات الأصولية للصرف وفقاً للقانون والتعليمات النافذة.

تاسعاً: المجموعة الدفترية للوحدات الحكومية في النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي

تستعمل الوحدات الحكومية في النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي مجموعة موحدة من السجلات المحاسبية والإحصائية (الرقابية) لتسهيل توحيد البيانات واستخراج نتائجها على مستوى الدولة، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن بعض الوحدات تستدعي طبيعة عملها استعمال سجلات مساعدة غير موجودة لدى الوحدات الأخرى. وتقسم السجلات في النظام اللامركزي إلى ثلاثة مجاميع هي:

1- السجلات المحاسبية الرئيسية.

2- السجلات المحاسبية المساعدة.

3- السجلات الإحصائية أو الرقابية

وسنوضح أنواع السجلات التي تحتويها المجموعتين الأولى والثانية بشيء من التفصيل لما لها أهمية في الممارسة المحاسبية في وحدات القطاع العام وكما يأتي:

1- السجلات المحاسبية الرئيسية:

وهي مجموعة من السجلات تمسك لغرض تقديم بيانات إجمالية أو فرعية لغرض إعداد الكشوفات الشهرية والسنوية على وفق المتطلبات القانونية والتي تمثل بالاتي:

أ. سجل اليومية العامة (محاسبة 86) : يسجل في هذا السجل كافة الأحداث المالية من قبض وصرف وتسوية استناداً الى المستدات المعززة لكل منها وتجري موازنة السجل كل شهر عن طريق ل مجموع الحقول المدينة لكافة الحسابات والتي يجب ان تتساوى مع مجموع حقل المعاشرة اما الطرف الدائن لجميع الحسابات في السجل يجب ان يساوي مجموع حقل المعاشرة وفي حالة التأكد من عملية التطابق بين المدين والدائن مع مبلغ المعاشرة فان ذلك يشير إلى صحة عمليات التسجيل. ويقسم السجل الى تسعه عشر حقولاً وكما موضح بالنموذج رقم (7):

ب. سجل التخصيصات (محاسبة 2) : يحتوي هذا السجل على جدولين الأول يدرج في أعلاه التخصيصات على مستوى المواد كما جاءت في الموازنة لضمان مراقبة المصارف الفعلية بحيث لا تتجاوز المبالغ المخصصة في الموازنة. أما الجدول الثاني فيمثل مصارف الموازنة الفعلية ويتكون من طرف واحد من القيد الحسابي وهو الطرف المدين باعتبار مصارف الموازنة بطبعتها مدينة إلا في حالات تعديل القيد وفي حالة وجود تعديل للقيد (تسوية) فعلى المحاسب او الموظف ماسك السجل ان يثبت القيد الدائن بالحبر الأحمر مسبوقاً بعلامة الناقص (-) للدلالة على إن القيد دائن. يقفل السجل شهرياً من خلال جمع قيد المعاملات التي جرت خلال الشهر لكل حساب إجمالي وفرعي ومطابقة المجاميع الأفقية لحقل المواد مع المجموع العمودي لحقل المجموع وفي الشهر اللاحق تفتح صفحة جديدة في السجل لتنبيه المعاملات خلال الشهر وبذلك فان صفحات سجل التخصيصات تعد مستقلة لكل شهر على حده لاستخراج المجموع الموحد لشهر كانون الأول من كل سنة لاستخدامه في الحسابات الختامية والنموذج (8) يوضح سجل محاسبة /2. فمثلاً لاستخراج المصارف الفعلية لشهر تشرين الأول 2010 تجمع حقول السجل في الصفحات المخصصة لشهر تشرين الأول لكل فصل ومواده ويضاف إليها المجموع المدور من الأشهر السابقة وكما موضح في المعادلة الآتية:

.....مجموع المصاريف لشهر تشرين الأول سنة 2010

+

.....مجموع المصاريف لغاية شهر أيلول سنة 2010

..... = مجموع المصاريف لغاية شهر تشرين الأول 2010

مثال (1-3)

بلغت المصاريف الفعلية لستة أشهر الأولى من سنة 2010 لإحدى الوحدات الحكومية التي تطبق النظام المحاسبي الامركزي كما يلي:

كانون الثاني (136 مليون) ، شباط (165 مليون)، آذار (150 مليون)، نيسان (75 مليون)، أيار (89 مليون) حزيران (200 مليون) فيما بلغت مصاريف شهر تموز (30 مليون)

المطلوب: احتساب مجموع المصاريف لغاية شهر تموز 2010

الحل:

30000000 دينار مجموع المصاريف لشهر تموز 2010

+

815000000 دينار مجموع المصاريف لغاية شهر حزيران 2010

845000000 دينار مجموع المصاريف لغاية شهر تموز 2010

ج. سجل الإيرادات (محاسبة /6) : يعد هذا السجل بمثابة أستاذ حسابات معاملات الموازنة اذ يسجل في كل نوع من أنواع المواد المبالغ المقبوسة على حساب ذلك النوع وان كل صفحة من صفحاته تمثل مادة واحدة لكل عدد، وتتسق الحسابات حسب تسلسلات المواد والأعداد بصورة تصاعدية. ويقفل السجل بنفس الطريقة التي يقفل بها سجل التخصيصات وكما موضح بالنموذج رقم (9).

مثال (2-3)

بلغت الإيرادات الفعلية لستة أشهر الأولى من سنة 2010 لإحدى الوحدات الحكومية التي تطبق النظام المحاسبي اللامركزي كما يلي:

كانون الثاني (5 مليون) ، شباط (4 مليون)، آذار (15 مليون)، نيسان (21 مليون)، أيار (2 مليون) ، حزيران (20 مليون) فيما بلغت إيرادات شهر تموز (3 مليون).

المطلوب: احتساب مجموع الإيرادات لغاية شهر تموز 2010

الحل:

3000000 دينار مجموع الإيرادات لشهر تموز 2010

+

67000000 دينار مجموع الإيرادات لغاية شهر حزيران 2010

70000000 دينار مجموع الإيرادات لغاية شهر تموز 2010

د. سجل معاملات الخزائن (محاسبة / 4) : يمثل هذا السجل أستاذ حسابات السلف والأمانات (المدينة والدائنة) وهو يستعمل في وحدات النظام المحاسبي الحكومي المركزي واللامركزي بسبب طبيعة هذين الحسابين المشابهة في جميع الوحدات الحكومية. إلا إن الخزائن في (النظام المركزي) تستعمل مجموعة من هذه السجلات لكل نوع من أنواع الأمانات والسلف فمثلاً تستخدم سجل للرواتب المعادة وسجل للأمانات المتنوعة وسجل لسلف الموظفين وسجل للسلف المتنوعة وهكذا ، أما الوحدات التي تطبق النظام اللامركزي في الغالب تستخدم سجل واحد للأمانات وأخراً للسلف وتخصص أكثر من صفحة لكلا النوعين لحساب معين وحسب احتياجها والنموذج (10) يوضح طبيعة هذا السجل .

هـ. سجل التوحيد : يستخدم هذا السجل في الوحدات التي تطبق النظام المحاسبي الالامركزي ويمسك في نهاية السنة المالية لاستخراج المبالغ المصروفة على المشروع الواحد للخطة فضلاً عن تدوير حسابات السلف والأمانات من سنة إلى أخرى. والنموذج (11) يوضح طبيعة سجل التوحيد.

2- السجلات المساعدة: وهي السجلات التي تتفرع من السجلات الرئيسية لتبسيط العمل المحاسبي والحصول على بيانات أكثر تحليلاً لغرض تحقيق الرقابة الفاعلة على النفقات والإيرادات وتكون هذه السجلات من سجل يومية الصندوق (محاسبة/66) وسجل يومية الصندوق التحليلي (محاسبة/81) وسجل المدفوعات النقدية (محاسبة/10) وسنوضح كيفية استخدام هذه السجلات وطرق إيقافها وكما يلي:

أ. سجل يومية الصندوق (محاسبة / 66) : يستعمل هذا السجل في الوحدات الحكومية التي تتطلب طبيعة نشاطها تحصيل إيرادات بشكل متكرر خلال اليوم وبصورة مستمرة خلال السنة. أما الوحدات التي لا تتطلب نشاطها جباية إيرادات بشكل مستمر فتكتفي باستخدام حقل الصندوق في سجل اليومية العامة. يتكون هذا السجل من ست حقول هي(1) حقل الصندوق ويسجل في الجانب المدين منه المقبولات النقدية وفي الجانب الدائن المدفوعات النقدية،(2) حقل البنك يسجل فيه أمين الصندوق المبالغ التي يتم إيداعها في المصرف والتي تم سحبها ،(3) حقل البيان ويسجل فيه مصدر المبالغ المقبوسة أو المدفوعة،(4) حقل المستند يسجل فيه نوع المستند قبض أو صرف وتسلسله وتاريخه،(5) حقل تسلسل اليومية يسجل فيه تسلسل قيد المستند في يومية الصندوق،(6) حقل الملاحظات تسجل فيه اسم الجهة التي استلم المبلغ منها أو دفع إليها أي معلومات أخرى. والنموذج (12) يوضح عموماً هذا السجل. ولغرض اقفال هذا السجل تتخذ الإجراءات الآتية:-

أولاً: يتم ترصيد حقول الصندوق (المقبولات والمدفوعات) والبنك (الإيداعات والمسحوبات) عمومياً في نهاية اليوم وتغلق الصفحة بخط مائل وتنتقل الأرصدة في بداية الصفحة التالية .

ثانياً: في أسفل الصفحة وبعدما يتم الترصيد يوقع أمين الصندوق والمدقق الداخلي بعد إن يتأكد من تطابق الرصيد الدفتري مع الرصيد الفعلي ويوقع بعدها مدير الحسابات والرئيس الأعلى للوحدة الحكومية.

ب. سجل يومية الصندوق التحليلي (محاسبة / 81): يستعمل هذا السجل في الوحدات ذات الطبيعة الإيرادية بغرض تحليل أنواع الإيرادات إلى مصادرها الفرعية ويتكون السجل من سبعة حقول سبع هي: (1) حقل اسم المستلم ويسجل فيه اسم الشخص الذي قبضت منه النقود، (2) حقل الوصل ويسجل رقم وصل القبض وتاريخه، (3) حقل تسلسل القيد: تسجل فيه أرقام متسلسلة لقيد كل مستند تبدأ برقم (1) وتنتهي نهاية السنة بآخر تسلسل وفي السنة الثانية تبدأ تسلسلات جديدة، (4) حقل المجموع ويسجل فيه مجموع المبالغ المقبوضة، (5) حقول الإيرادات تسجل فيها كل إيراد م界定 إلى القسم والفصل والمادة والنوع، (6) حقل الأمانات يسجل فيه المبالغ المقبوضة على حساب الأمانات، (7) حقل البيان تسجل فيه البيانات المتعلقة بترحيل الإيرادات إلى سجل اليومية العامة بموجب سند القيد وكما موضح بالنموذج (13). ولغرض إغفال هذا السجل تتخذ الإجراءات الآتية:-

أولاً: تجمع حقول الإيرادات عمودياً في أسفل الصفحة ويجمع مجموع المعاملات عمودياً يومياً على إن يتطابق مبلغ الإيرادات مع حقل مجموع المعاملة ويجب إن يتطابق مع الموجود النقدي الفعلي.

ثانياً: بعد الانتهاء من جمع الصفحة ينظم مستند قيد تسجل فيه المبالغ بذمة أمين الصندوق وكما موضح بالقيد الآتي:

xxxxxx من ح/ نقد بالصندوق ق 32 ف 1 م 2 ن 1 م 4 م 1 5

إلى مذكورين

xxxxxx ح/ قسم ، فصل ، مادة ، نوع

xxxxxx ح/ الأمانات / قسم ، فصل ، مادة ، نوع

ثالثاً: يقوم أمين الصندوق بعدها بإيداع المبالغ في الحساب الجاري الخاص بكل من الإيرادات والأمانات سواء كان بالدينار أم بالدولار بموجب قسيمة إيداع ويسجل القيد الآتي:

من مذكورين

xxxxx ح/ بنك الإيرادات المغلق / الدينار 3212231

xxxxx ح/ بنك الأمانات / الدينار 3212241

xxxxx الى ح/ نقد بالصندوق 3212111

مثال (3-3)

1- بلغت الإيرادات المستلمة في مديرية ضريبة البصرة في 15/1/2010 كما يلي:

أ. ضريبة عقار الأساسية (12 مليون دينار) والإضافية (3 مليون دينار).

ب. ضرائب على منتسبي دوائر الدولة الرسمية (66 مليون دينار).

ب- بلغت الأمانات الضرائب (25 مليون دينار)

ج- أودع أمين الصندوق المبالغ المقبوضة بالمصرف في نفس اليوم.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة في يومية الصندوق التحليلي.

الحل:

- في 15/1/2010 وعند الجمع يسجل القيد الآتي:

106000000 من ح/ نقد بالصندوق ق32ف1م2ن1م4 م15

إلى مذكورين

12000000 ح/ ضريبة العقار الأساسية ق1ف1م3ن1م4 م15

1131112 ح/ ضريبة العقار الإضافية 3000000

66000000 ح/ الضريبة على منتسبي دوائر الدولة الرسمية 1111112

وهي مجموعة من السجلات تمسك لغرض تقديم بيانات إجمالية أو فرعية لغرض إعداد الكشوفات الشهرية والسنوية على وفق المتطلبات القانونية والتي تمثل بالاتي:

أ. سجل اليومية العامة (محاسبة 86) : يسجل في هذا السجل كافة الأحداث المالية من قبض وصرف وتسوية استناداً إلى المستدات المعززة لكل منها وتجري موازنة السجل كل شهر عن طريق ل مجموع الحقول المدينة لكافة الحسابات والتي يجب ان تتساوى مع مجموع حقل مبلغ المعاملة اما الطرف الدائن لجميع الحسابات في السجل يجب ان يساوي مجموع حقل المعاملة وفي حالة التأكد من عملية التطابق بين المدين والدائن مع مبلغ المعاملة فان ذلك يشير إلى صحة عمليات التسجيل . ويقسم السجل الى تسعه عشر حقولاً وكما موضح بالنموذج رقم (7) :

ب. سجل التخصيصات (محاسبة 2) : يحتوي هذا السجل على جدولين الأول يدرج في أعلاه التخصيصات على مستوى المواد كما جاءت في الموازنة لضمان مراقبة المصروفات الفعلية بحيث لا تتجاوز المبالغ المخصصة في الموازنة. أما الجدول الثاني فيمثل مصروفات الموازنة الفعلية ويكون من طرف واحد من القيد الحسابي وهو الطرف المدين باعتبار مصروفات الموازنة بطبعتها مدينة إلا في حالات تعديل القيود وفي حالة وجود تعديل للقيد (تسوية) فعلى المحاسب او الموظف ماسك السجل ان يثبت القيد الدائن بالحبر الأحمر مسبوقا بعلامة الناقص (-) للدلالة على إن القيد دائن. يقل السجل شهرياً من خلال جمع قيود المعاملات التي جرت خلال الشهر لكل حساب إجمالي وفرعي ومطابقة المجاميع الأفقية لحقل المواد مع المجموع العمودي لحقل المجموع وفي الشهر اللاحق تفتح صفحة جديدة في السجل لثبت المعاملات خلال الشهر وبذلك فان صفحات سجل التخصيصات تعد مسلسلة لكل شهر على حده لاستخراج المجموع الموحد لشهر كانون الأول من كل سنة لاستخدامه في الحسابات الختامية والنموذج (8) يوضح سجل محاسبة /2. فمثلا لاستخراج المصروفات الفعلية لشهر تشرين الأول 2010 تجمع حقول السجل في الصفحات المخصصة لشهر تشرين الأول لكل فصل ومواده ويضاف إليها المجموع المدور من الأشهر السابقة وكما موضح في المعادلة الآتية:

- في 15/1/2010 عند ايداع المبالغ المستلمة في الصندوق

من مذكورين

81000000 ح / بنك الإيرادات المغلق/ الدينار 3212231

25000000 ح/ بنك الأمانات/ الدينار 3212241

106000000 إلى ح/ نقد في الصندوق 3212111

ج. سجل المصروفات النثيرة (محاسبة /10):

يعد سجل المصروفات النثيرة سجلاً خاصاً بالصرف على العكس من السجلين السابقين والغرض منه تسديد النفقات الجزئية نقداً ويكون هذا السجل من اربعة حقول رئيسية هي : (1) حقل الصندوق والذي يسجل في الطرف المدين منه المقبولات (السلفة المستديمة) المسحوبة لأغراض النثيرة ومبالغ تعويض ما يصرف منها أما الطرف الدائن، فيمثل المدفوعات لحساب الصندوق إذ يسجل فيه المبالغ المصروفة لأغراض النثيرة التي تقل عن (مائة ألف دينار) 100000 دينار محسوباً على مصروفات الموازنة، (2) حقل البيان يسجل فيه الغرض من الصرف، (3) حقل تسلسل القيد تسجل فيه أرقام متسلسلة لقيد مبالغ المصروفات النثيرة، (4) حقل تحليل المصروفات يسجل في كل حقل منها للمبالغ المصروفة لكل حساب من حسابات مصروفات الموازنة مبوباً على الا (قسم، فصل ، مادة، نوع، مستوى رابع ، مستوى خامس) والنموذج رقم (14) يوضح هذا السجل.